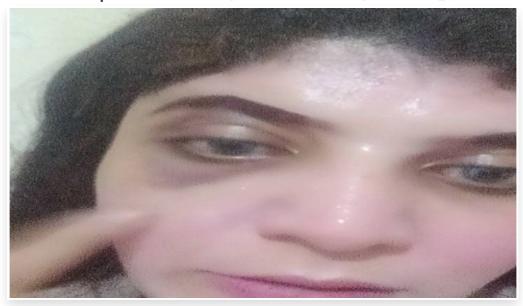
## ضابط شرطة يمزق ملابس محامية داخل محكمة كوم حمادة بالبحيرة



الخميس 23 أكتوبر 2025 01:20 م

تقدمت المحامية مرام سامي ببلاغ بعد تعرضها لاعتداء بالضرب المبرح والسب وتمزيق ملابسها داخل محكمة كوم حمادة الجزائية بمحافظة البحيرة يوم الأحد الماضي على يد الرائد فوزى المغولي□

كمــا تقــدمت بشــكاوى لكــل مـن إدارة الفسـاد بـوزارة العــدل ونقابــة المحـامين اتهمـت فيهمـا رئيس المحكمــة ونقيـب المحـامين الفرعى بتهديـدها بالشـطب من النقابـة إذا لم تـوقع على مـذكرة تصالـح مع الضابط المعتدي، وهو ما اضـطرت لتنفيذه بالفعل تحت التهديد قبل أن تتمكن من مغادرة المحكمـة وتتوجه بشكواهـا للجهات المعنيـة□

وقـالت المحاميـة في منشور عبر صـحفتها في موقع "فيسـبوك": "أنـا المحاميـة التي تم الاعتـداء عليهـا من قبل الرائـد فوزي المغولي داخل محكمة كوم حمادة بمحافظة البحيرة الضابط اعتدى علىّ بالضرب، مما تسبب في إصابة بعيني، ومزّق ملابسي، وشتمني بألفاظ نابية".

وأضافت: "وفوجئت بعد الواقعـة بأن رئيس المحكمـة قـدّم ضـدي شـكوى في نقابـة المحامين بنفس تاريـخ الواقعـة، وهو 19 / 10 / 2025، واتفق مع نقيب المحامين الفرعي على شطبي من النقابة".

وتابعت: "كما أجبرت على مسـح المنشور وأنا داخل مكتب رئيس المباحث، وتم إرغامي على التوقيع على مـذكرة صـلح تفيـد بأن ما حــدث مجرد "مشادة كلامية"، على خلاف الحقيقة، وذلك تحت وطأة الإكراه المعنوي وتهديدي بالشطب من النقابة".

لكنها شـددت على أنه "رغم ذلك، فأنا مسـتمرة في إجراءاتي القانونيـة ضـد الضابط، وقـد تقـدمت بالفعل بشـكوى ضـد رئيس المحكمـة إلى إدارة الفساد بوزارة العدل، وغدًا سأضيف أقوالي في قضية الضابط وسأوجه فيها الاتهام إلى كل من رئيس المحكمة ونقيب المحامين""

وطالبت الشبكة المصرية لحقـوق الإنسـان، وزارة الداخليـة ووزارة العـدل بفتـح تحقيق عاجـل وشـفاف في الواقعـة، وضـمان حمايـة حقوق المحامية وتمكينها من اتخاذ الإجراءات القانونية بحريـة تامة، دون أى ضغوط أو تهديدات□

ودعت نقابة المحامين إلى القيام بـدورها في الـدفاع عن أعضائها وحمايـة كرامـة المهنـة، وإلى عـدم التهاون في مواجهـة أي اعتداء على المحامين أثناء تأدية عملهم□

وشـددت الشبكة على أن سـيادة القانون وحماية الكرامة الإنسانية هما أساس أي دولة تحترم نفسـها ومواطنيها، وأن أي محاولة لتكميم الأفواه أو ترويع المدافعين عن العدالة تمثل خطرًا على دولة القانون وتهديدًا مباشرًا للحقوق والحريات□